مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://journals.sustech.edu/

إنعكاسات التجارة الالكترونية على النشر الألكتروني للتقارير المالية

سلمى يوسف حسن محمد و هلال يوسف صالح
جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية

المستخلص :

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إستغلال الإمكانية الهائلة من المعلومات التي تتيحها شبكة الإنترنت، وعدم وجود تشريعات قانونية متكاملة ذات الصلة بعملية التعاقد الإلكتروني ، وعدم توفر البنية التحتية المناسبة والكوادر المؤهلة في مجال التقارير المالية في ميدان التجارة الإلكترونية.هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم ومزايا التجارة الإلكترونية ودورها في زيادة فرص المنافسة عالمياً وأبعاد ذلك على التقارير المالية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى النتائج التالية : أن النشر الإلكتروني للتقارير المالية تمثل أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الإستفادة من وسائل تقنيات الإتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال، أوصت الدراسة بإعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب على جميع مستويات مهنة المحاسبة بشكل يجعل الإلمام بتقنيات تكنولوجيا المعلومات في التقارير المالية بشكل عام وبالتجارة الإلكترونية بشكل خاص، كذلك تأهيل المحاسبين والمراجعين وتثقيفهم بتكنولوجيا المعلومات وبتعاملات التجارة الإلكترونية التي أصبحت ضرورة يفرضها واقع المعاملات المالية والمحاسبية على منظمات الأعمال ، دراسة التحوطات والتشريعات اللازمة لسلامة مكونات ومخرجات نظام التقارير المالية في ظل تطبيق التجارة الألكترونية.

ABSTRACT:

The study problem stemmed from the failure to utilize the enormous potential information offered by the web; besides the lack of legal regulations that related to electronic contract; as well as the lack of infrastructure and qualified personnel in the financial reporting and electronic commerce field. The study aimed to understand the concept and advantages of electronic commerce and its role in increasing the international competitive opportunities; and the impact of this role on the financial reports. The study adopted the descriptive analytical method. The study main findings indicated that electronic publication for the financial reports should be one of the accounting disclosure methods that depend on the possibility of using modern communication technology to deliver business results. The study recommended the restructuring of the education and training systems at all levels of the accounting profession in order to familiarize accountants with techniques of information technology in financial reporting in general and electronic commerce in particular. Furthermore, training of accountant and auditors in information technology transactions, which have become a necessity imposed by the reality of financial and accounting transactions on business organizations. Also, the study of legislations and the necessary precaution that are necessary for the safety of the components and outputs of financial reporting system under the application of electronic commerce.

الكلمات المفتاحية : التجارة الألكترونية ، النشر الإلكتروني ، التقارير المالية .

المقدمة:

إن التحولات العظمى التي يشهدها العالم وما يعرف بظاهرة العولمة وما تتضمن من ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، وشدة المنافسة وتحديد معايير عالمية للجودة وانتشار ظاهرة الخصخصة والتقّدم الهائل في تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات وانتشار شبكات الاتصالات العالمية (الانترنت) والتي تربط كافة ارجاء المعمورة جعلت العالم مترابطاً بحيث اصبح يطلق على العالم القرية الالكترونية، وتعد التجارة الالكترونية من أهم نتائج تكنولوجيا المعلومات في هذا العصر وقد أدى استخدامها في المعلومات التجارية الى تغيرات اقتصادية واجتماعية ونفسية وافرزت نمطاً جديداً في التسوق وفرص العمل، والتجارة الالكترونية تؤدي الى تعظيم القيمة السوقية للشركة التي تستخدمها ، ضمن ثورة المعلومات والتي تعني الاندماج التدريجي بين تكنولوجيا الحاسبات وتكنولوجيا الاتصالات حيث قامت النظم الحديثة للمعلومات على التخزين والمعالجة والنقل.

مشكلة الدراسة:

تنحصر مشكلة الدراسة في الآتي :

1. عدم استغلال الامكانية الهائلة من المعلومات التي تتيحها شبكة الانترنت.
2. عدم وجود تشريعات متكاملة فيما يتعلق بالجوانب القانونية ذات الصلة بعملية التعاقد الألكتروني والتوقيع الرقمي و صعوبة تسوية النزاعات الالكترونية ذات الطابع الدولي ومعوقات ممارسة التجارة الألكترونية في المنطقة العربية.
4. عدم توفر البنى التحتية المناسبة والكوادر المؤهلة في مجال نظم المعلومات الحديثة في ميدان التجارة الالكترونية .
5. الاختيار بين فرض الضرائب أو تحرير التجارة العربية من القيود الضريبة فيما يتعلق بتدفق الاستثمارات الأجنبية التي تبحث عن المزيد من الاعفاءات الضريبية.

أهمية الدراسة:

تتجسد اهمية الدراسة في الآتي:

1- تستمد الدراسة أهميتها من الموضوع الذى تتناوله، إذ تعد التجارة الإلكترونية واحدة من أبرز ماحققته الثورة التقنية والمعلوماتية التى يتسم بها عصرنا الحاضر ،كما أن التجارة الإلكترونية تمثل قطاعا إقتصادياً ومالياً أساسياً وبذا يرجى أن تمثل الدراسة نقطة انطلاق نحو أبحاث فى هذا المجال لزيادة المعرفة لدى المهتمين والمستفيدين من التجارة الألكترونية.

2- التطور الكبير الذي وصلت إليه ثورة المعلوماتية واستخداماته بشكل كبير في إنجاز عمليات التبادل التجاري بفترات زمنية قياسية مخفضة بذلك التكاليف المرتفعة، خولها ان تلعب الدور الرئيسي لعصر المعلومات وجعلها البنية التحية في عالم الأعمال.

3- اظهار المخاطر التقنية التي يمكن أن تتعرض لها المنشآت، وتحديد كيفية مواجهتها ووضع الاحتياطات اللازمة لتفاديها.

4- جذب اهتمام المستثمرين في كافة المجالات الوطنية والأجنبية لمواكبة العولمة في مجال نظم المعلومات والتجارة الالكترونية للإستفادة من التسهيلات التجارية ومزايا الإنضمام للتكتلات الإقتصادية.

5- إيلاء المشاريع التنموية و إعطاء الصناعات والتبادل التجاري والمنتجات الوطنية اهتماماً خاصاً من أجل زيادة حصيلة الصادرات والولوج الى عالم التكنلوجيا ومواكبة سوق التجارة الألكترونية في المنطقة العربية والافريقية والمنافسة في السوق الدولية.

6- إن العلاقة التكاملية بين التجارة الألكترونية والمحاسبة نابعة من كونها ضرورة لإتمام الصفقات في بيئة افتراضية آمنة وتحقيق ضمان كافي بالقدر الذي يعزز الثقة لدى المستفيدين ومستخدمي مخرجات المحاسبة.

أهداف الدراسة:

تحقق الدراسة الأهداف الآتية:

1. التعرف على مفهوم التجارة الألكترونية ،النشأة والتطور، أبرز مجالاتها وفوائدها وأهميتها والمآخذ عليها والجوانب القانونية و الملكية الفكرية.
2. بيان مزايا إستخدام التجارة الإلكترونية والدور الذي تسهم به في زيادة فرص المنافسة عالمياً وأبعاد ذلك على نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت.
3. التطرق الى خيار النشر الإلكتروني للتقارير المالية كأحد خيارات التقنية لتطويع معطيات التكنولوجيا في خدمة المحاسبة.

فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

1- تؤثر العولمة في تطبيق التجارة الالكترونية .

2- تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في النشر الألكتروني للتقارير والقوائم المالية يؤثرعلى الثقة والموثوقية لدى المستفيدين منها.

3- تطبيق التجارة الالكترونية في السودان يحتاج الى بنية تحتية وكوادر مؤهلة تأهيلا علمياً وتقنياً.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على الأسلوب التاريخي والاسلوب الاستنباطي و الاستقرائي والتحليل الوصفي وعمل استبانة وتحليلها بالطرق الاحصائية بالاضافة الى الاطلاع على المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة.

مصادر جمع البيانات:

تعتمد الدراسة على الآتي :

1- مصادر البيانات الثانوية: وتتمثل في المراجع والبحوث والدراسات العلمية المنشورة وغير المنشورة ومواقع الانترنت.

2- مصادر البيانات الأولية: وتمثلت في المسح الميداني بواسطة الإستبانة كأداة رئيسية للدراسة .

حدود الدراسة: تنحصر حدود الدراسة في الآتي:-

الحدود المكانية: شملت نقطة التجارة السودانية – وزارة التجارة الخارجية.

الحدود الزمانية: 2010م.

التجارة الالكترونية – النشأة و التطور:

تُعد الانترنت الشبكة العالمية للمعلومات، ظاهرة من الظواهر التي استحدثتها الثورة المعلوماتية في مجال اجهزة الحاسب الآلي وبرمجياتها واجهزة الاتصالات ووسائلها المتعددة التي تتيح اساليب حديثة للتعامل مع المعلومات وحفظها واسترجاعها ومعالجتها ، وتمثل مخزون هائل من المعلومات المختلفة، كما ان عدد الاشخاص الذين يستخدمون الخدمات المتوفرة على الشبكة في تزايد مستمر، ولم تُعد شبكة الانترنت مجرد وسيلة لتبادل المعلومات فحسب، بل وسيلة تستخدم في انجاز المعاملات، (آمانج رحيم أحمد ، 2006م) .

أدى التطور المستمر في تقنية المعلومات والاتصالات إلى ظهور شبكة الإنترنت، وانتشارها بشكل سريع في جميع دول العالم حيث أصبحت وسيلة هامة لإنجاز المعاملات بأساليب إلكترونية، ومع الازدياد المتنامي لعدد مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم و تنوع استخدامات شبكة الإنترنت والاستفادة منها في مختلف مناحي الحياة، ومن بينها مجال التجارة الإلكترونية في مختلف القطاعات الاقتصادية السلعية منها والخدمية من بيع أو شراء وتسويق وترويج و إعلان(عابد العبدلي ،2005).

صاحب هذا التطور في أعداد المستخدمين للإنترنت نمواً في حجم التجارة الإلكترونية في قطاعات مختلفة، وازدياد حجم حركة التسوق للمستهلكين عبر مواقع التسوق على الانترنت، ومع نماء استخدام وسائل التقنية، تزايد الاقناع بإعتمادها نمطاً جديداً لتنفيذ الأعمال ومرتكزاً ومحدداً للتطور، وفي ظل دخول غالبية الدول العربية منظمة التجارة الدولية، ومتطلبات التجارة الدولية المتمثلة بتحرير التجارة في السلع و الخدمات، ساهمت هذه الظروف في نمو حجم التجارة الالكترونية التي لا تعترف بالحدود الجغرافية بالاستفادة من التعريفات الجمركية والتسهيلات التجاريةwww.google.com .

إن التطور في خدمات الانترنت وتقنيات السعات العريضة أدى إلى ظهور مصطلحات العولمة والقرية الكونية (نايف علي ،2000) ، والقرية الرقمية وعصر المعلومات، واصبحت شبكة الانترنت أحدث هذه الوسائل فكان لها الدور الأكبر في انتشارالمعلومات والاتصالات في العالم أجمع وذلك بفعل اندماج تكنولوجيا المعلومات ونظام الاتصال عن بعد(عمر خالد زريقات ، 2007 م) ،هذه التطورات والتحولات التي ظهرت حديثاً تنطوي على أساليب وتقنيات جديدة تطورت في النظام الأمريكي تحت مفهوم تبادل المعطيات المعلوماتية والتي تعني المعالجة الأتوماتيكية لعملية التبادل التجارية برمتها دون أي تدخل انساني وفقاً لمستوى معياري محدد ، إذ يقوم الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على الحاسبات وشبكة المعلومات على حقيقتين (يونس عرب،2000م):

1. تقنية المعلومات (Information Technology. (IT.
2. التجارة الالكترونية (E.C). Electronic Commerce.

تعريفات التجارةالإلكترونية:

عرفت التجارة الالكترونية بأنها منهج حديث في الأعمال موجه إلى السلع والخدمات وسرعة الأداء، ويتضمن استخدام شبكة الاتصالات في البحث واسترجاع للمعلومات من اجل دعم اتخاذ قرار الأفراد والمنظمات، كماعرفت بأنهامزيج من التكنولوجيا والخدمات من اجل الإسراع بأداء التبادل التجاري وإيجاد آلية من اجل تبادل المعلومات داخل مؤسسة الأعمال وبين مؤسسات الأعمال فيما بينها ومؤسسات الأعمال والعملاء، أي عمليات البيع والشراء، وعرفت بأنها مفهوم جديد يشرح عملية بيع أو شراء أو تبادل المنتجات و الخدمات و المعلومات من خلال شبكات الكمبيوتر ومنها الانترنت(عبد الفتاح مراد، د.ت).

وعرفت منظمة التجارة العالمية التجارة الالكترونية بأنهاعمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات عبر شبكة للاتصال (www.wto.org دراسة على الموقع)، وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية مصطلح التجارة الإلكترونية بأنه يشير بصفة عامة الى كل أشكال المعاملات التجارية التي تتم من قبل الأفراد والهيئات التي تعتمد على معالجة ونقل البيانات الرقمية ، شاملة النصوص و الصور من شبكات مفتوحة مثل الانترنت أو مغلقة مثل الميناتل وهي شبكة اتصالات بينية مطلقة عرفت في فرنسا في وقت مبكر، والتي يكون لها اتصال بشبكة مفتوحة. (www.Oced.org).

المحاسبة في بيئة التجارة الالكترونية:

تقديرا للدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبة في الاقتصاد الوطني من خلال ما توفره من معلومات لمستخدمي البيانات المالية وتأثيرها البالغ على قرارات التخطيط و الاستثمار و التمويل و الرقابة في المجتمع ، إذ أن تنظيم السياسات المحاسبية من خلال اصدارة معايير محاسبية تحكم قواعد الافصاح في التقارير و القوائم المالية ، كما أن النشر الالكتروني للتقارير والقوائم المالية يمثل أحد أساليب الافصاح المحاسبي الذي يعتمد على امكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة في توصيل نتائج الاعمال التي قامت بها الوحدة الاقتصادية الى الجهات ذات الصلة، ونظراً للدور الذي تلعبه في تزويد مستخدمي القوائم و التقارير المالية بالمعلومات اشترطت المنظمات المهنية توفير الافصاح في التقارير باعتبارها وسيلة اساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية الى جميع فئات المستخدمين.

إن الاتجاهات التكنلوجية صنعت حزمة من الاحتياجات كالافصاح و فرص القياس العلمية و الادارية ، وفتحت فرص واسعة للإحتراف في المحاسبة و المهنية العالية ، وطرحت نظريات جديدة في اجراءات المراجعة بالاضافة الى نظم التحليل والتكنلوجيا التي تسعى للتغيير في نظم دعم المحاسبة، و يعتمد تطوير المحاسبة على التطوير في الانترنت و التجارة الالكترونية وتستخدم المحاسبة التكنلوجيا في التسجيل و التحليل و التركيز على انشطة منظمات الأعمال المباشرة على الخط في شبكة الانترنت و في ذات التوقيت، يشكل النمو المتزايد للتجارة الالكترونية أحد الصعوبات التي تواجه المحاسبين وتتطلب منهم مهام جديدة يجب ان تُضمن في النظم المحاسبية الجديدة ، وفي عمليات الاجراءات المحاسبية الحالية كما أن القواعد والاجراءات المحاسبية للمعاملات الالكترونية أزدادت أهمية بسبب التغيير في المتطلبات القانونية.(Alex Kogan,ibid,2009)

مستقبل المحاسبة في ظل تطبيق التجارة الالكترونية:

إن النمو المتزايد للانترنت جعل منها ضرورة لا غنى عنها في منظمات الاعمال ويحقق ذلك ادواراً أكثر مركزية و حيوية للمحاسبين الذين يزيد اعتمادهم على شبكة الانترنت للتعامل مع منظمات الاعمال التي تعتمد على شبكة الانترنت في اعمالها ولها مواقع تدير فيها اعمالها وتروج لها، كما ان معظم المحاسبين المحترفين يتعاملون مع الانترنت في موقع العمل أو غيره بغرض جمع وتنظيم المعلومات المالية لدعم القرارات المتعلقة بأعمال المنشآت، هذه المهام تحتم على المحاسب تَخطّى التعامل الفوري بطرق تقليدية وغير تقليدية مع البيانات التي تتضمن بيانات محاسبية تقليدية ، وتتفاعل أنظمة المحاسبة وتندمج مع التدفق المتزايد والاسرع لإستعلامات منشآت الأعمال حول الزبائن و المنافسون و المنتجات و التقنيات الجديدة(Alex Kogan ,ibid,2009).

النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية والإفصاح ومتطلبات تقليل المخاطر :

إن العلاقة وطيدة بين أتمتة نظام المعلومات المحاسبية وبين متطلبات التجارة الالكترونية مكنت تكنولوجيا المعلومات بمختلف انواعها وتفاعلاتها كالحواسيب والاتصالات والتصوير الرقمي والفيديو من تطوير وتحسين بث المعلومات ونشر المعارف وايصالها للمستفيدين في كل مكان فيما يسمى بالنشر الالكتروني. و يقصد بالنشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية قيام الوحدة الاقتصادية بإنشاء مواقع لها على الشبكات الدولية للمعلومات بهدف تحقيق نشر سريع وفوري لمعلومات عديدة مالية وغير مالية على قطاعات واسعة من المستخدمين المتصلين بالشبكة (محمد شريف توفيق ، 2002 م)، ويتسع مفهوم النشر الإلكتروني إلى مدى أوسع حيث يحوي كل أشكال و أوعية المعلومات غير الورقية.

يتم الإفصاح المحاسبي للتقارير والقوائم المالية على شبكة الإنترنت من خلال مجموعة من الأساليب كإستخدام الجداول الإلكترونيةExcel ، برنامج العرض الحركي Program PowerPoint ، العرض عن طريق الفيديو ، حيث تقوم بعض الوحدات الاقتصادية بإضافةبعض مقاطع الفيديوVideo Clipsلتوضح بعض إنجازاتها ونجاحاتها في نشاطها الاقتصادي والمالي على مواقعهاعلى شبكة المعلومات لتتضح أكثر للمستخدم الإنجازات التي تحققت بصورة مرئية ،وهو ما يساهم في تحقيق مزيد من ثقة المستخدمين في الوحدة الاقتصادية (إبراهيم طه عبد الوهاب، 2005 م).

تطبيقات التجارة الالكترونية على نظام المعلومات المحاسبية:

يتأثر نظم المعلومات المحاسبية كثيراً بممارسة أنظمة التجارة الالكترونية، وذلك بإعتبار ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين كل من نظام التجارة الالكترونية وانظمة انتاج المعلومات، ويمكن تصنيف هذه التأثيرات علي النحو التالي(محمد شريف توفيق، 2003) :

أولاً : تأثيرات التشغيل وممارسة انظمة التجارة الالكترونية علي نظام المعلومات المحاسبية.

ثانياً : تأثيرات تطبيق انظمة التجارة الالكترونية علي مدخلات نظام المعلومات المحاسبية.

ثالثاً : تأثيرات تطبيق انظمة التجارة الالكترونية علي مخرجات وتقارير نظام المعلومات المحاسبية.

رابعاً : تأثيرات تطبيق انظمة التجارة الالكترونية علي الاجراءات الرقابية في نظام المعلومات المحاسبية وعلي مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية.

تجارة السودان الخارجية:

تعد التجارة الخارجية معيار تطور وتوازن الدول في تأمين احتياجاتها من الاستيراد وتصدير البضائع الي العالم , فالتجارة الخارجية هي التي تحكم بالأرقام على اتجاه تأثير فعاليات مختلف السياسات الداخلية والخارجية , إذ تعكس مؤشرات التجارة الخارجيةالبنية الهيكلية للاقتصاد الوطني , كما تعبر مؤشرات التجارة الخارجية عن مستوى تطور ذلك الاقتصاد وعن السياسات المتبعة في مختلف القطاعات الاقتصادية وموقعها في مجال التبادل التجاري مع بلدان العالم .

التكتلات الاقتصادية والتنافسية العالمية :

عرف التكتل الاقتصادي بأنه العملية التي بموجبها يتم إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي (رعدحسن الصرن، 2001 م)، كما تعني التكتلات الاقتصادية مجموعة الترتيبات التي تهدف الى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال

تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسيات المالية و النقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية تجاه العالم الخارجي ، بفرض تعريفة موحدة و التفاوض كعضو واحد على الاتفاقيات التجارية العالمية ، من أجل تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاسترداد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد الرسوم و الحوافز الخاصة بالاستثمار وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة ، وتبدأ درجات التكتل الاقتصادي برفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام السلع الوطنية للدول الأعضاء ، أو ما يعرف بمنطقة التجارة الحرة تمهيداً للتكامل الاقتصادي، عرفت التجارة الخارجية اصطلاحاً بأنها مبادلات السلع التي تتم بين الأمم المختلفة، ويمكن قياس التجارة الخارجية بواسطة نقاط الرقابة الجمركية عند مرور البضائع عبر الحدود الدولية.

يتمتع السودان كدولة افريقية بموقع وعضوية العديد من التجمعات على الصعيد المحلي و الاقليمي وهي: الكوميسا ، تجمع دول الساحل و الصحراء ، الايقاد، تجمع صنعاء ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، المؤتمر الاسلامي، تجمع الدول الافريقية الكاريبية الباسفيكية (ACP).

وتعتبر عضوية التكتلات الاقتصادية ذات بعد دبلوماسي إذ تعد المعاهدات التجارية وهي اتفاق تعقده الدولة مع دول أخرى من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، تعد تنظيما عاماً يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية، وعلاقات ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة و المعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة ، إذ تمثل العلاقات الدبلوماسية ركناً أساسيا في إقتصاديات الدول للدور الكبير الذي تلعبه في التفاوض و متانة العلاقة بين الدول بما يحقق شراكات تصب في مصلحة البلدين.

التجارة الخارجية في السودان في ظل تطبيق التجارة الالكترونية:

إن هيكل التجارة الخارجية يتحدد وفقاً للبنيان الاقتصادي للدولة ، إذ تشكل الزراعة القطاع الانتاجي الرئيسي في الاقتصاد القومي وذلك بتصدير المنتجات الزراعية الأولية واستيراد السلع الإستهلاكية و الانتاجية ، كما أن التغيير الهيكلي للاقتصاد القومي يرافق عملية التنمية الاقتصادية و الذي لابد أن يؤدي الى تغير هيكلي في التجارة الخارجية سواء الصادرات أو الواردات.

يعتمد السودان في تجارته الخارجية علي تسويق المنتجات النفطية والمنتجات غير النفطية والتي يعتبر القطاع الزراعي الدعامة الاساسية لهذا الشق فهو الركيزة الأساسية للاقتصاد السوداني ويتم تصدير هذه السلع لعدد من الأسواق الخارجية ويمكن لهذه الأسواق أن تستوعب أضعاف ما تنتج إذا ما تمت دراستها بأسس علمية واضحة، إذ أن تحديد الأسواق الخارجية هي الخطوة الأولي عند إعداد الخطط التصديرية وهي المرحلة التي تسبق مرحلة الإنتاج، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات التي ترتب عليها تحول الدول الكبرى إلى الصناعات الثقيلة والسلع ذات التكنولوجيا العالمية تاركة السلع الاستهلاكية والصناعات الصغيرة إلى دول العالم الثالث.(هالة أحمد الأمين ، 2008م) .

وتعتبر الصادرات أحد مؤشرات إتجاه التجارة الخارجية إذ تتمثل أهمية الصادرات بالفوائد التي تعود على البلدان من خفض العجز في الميزان التجاري وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة أعباء التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، كما تؤدي الى حسن استغلال الموارد الطبيعية وتزيد من حجم التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص العمل وتحقيق نتائج إيجابية لعدد من المؤشرات الاقتصادية و المالية بما في

ذلك تحقيق فائض في ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف ، إذ أن الصادرات تعني مجموعة السلع المادية التي يمكن للمنتجين المحليين في الدولة بيعها لغير المنتجين خارج حدود الدولة المنتجة ، بحيث تمر هذه السلع عبر الحدود القومية لدولتي الانتاج و الاستهلاك بالطرق المشروعة.

دور تطبيق التجارة الالكترونية في حركة الصادرات واتجاه التجارة الخارجية :

تستطيع التجارة الالكترونية كأحد إفرازات ثورة المعلومات و الاتصالات أن تساهم في حل بعض المشاكل التي تعترض الصادرات وخاصة في إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية بعيداً عن الفوارق الزمنية والمكانية في شكل جذاب وتوافر المعلومات عن السلع و الخدمات وكيفية الحصول عليها خاصة في ظل التنافس في الأسواق العالمية والإتجاه نحو عالمية التجارة الحرة إذ أن الدول خاصة النامية ستجد صعوبة في الحصول على نصيب من الأسواق العالمية وهنا يأتي دور التجارةالإلكترونية لتفعيل هذا الدور وفرض بيئة تنافسية على المستوى المحلي والمستوى الدولي حيث إنه من الممكن الحصول على معلومات عن السلع و الخدمات في الأسواق بشكل أفضل نظراً للكم الهائل من العروض المتوافرة على مدار اليوم وحجم المعلومات عن الأسعار في الأسواق العالمية التي تسمح بتحليل الأسواق والاستجابة لتغير متطلبات المستهكلين.

الدراسة الميدانية :

أ. **مجتمع وعينة الدراسة :**

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي تسعى الدراسة ان تعم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة ، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من الأفراد الأكاديميين و المتخصصين في المجالات ذات الصلة بموضوع الدراسة المنتمين الى المجموعات الآتية :

الرقم	المجموعات	الرقم	المجموعات
1	إتحاد الغرف الصناعية	8	جامعة النيلين
2	الإدارة العامة للصناعة– وزارة المالية والإقتصاد الوطني الإتحادية.	9	وزارة الإستثمار
3	نقطة التجارة السودانية – الخرطوم	10	ديوان المراجع القومي
4	نقطة التجارة السودانية– بورتسودان	11	إتحاد الغرف التجارية
5	أكاديمية السودان للعلوم المالية و المصرفية.	12	مكاتب المراجعة – الخرطوم
6	الكلية الأردنية السودانية	13	وزارة المالية والإقتصاد الوطني
7	جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا	14	وزارة التجارة الخارجية

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قامت الدراسة بتحديد حجم العينة بصورة تقريبية لكل مجموعة اعتماداً على حجم المجتمع من تلك المجموعة، ويبين الجدول رقم(1) عدد الإستبانات التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة و المسترد ونسبته من كل عينة حيث بلغ أفراد عينة الدراسة الموزعة (87) فرداً .

جدول رقم (1): حجم و عينة الدرسة

الرقم	المجموعات	العدد الموزع	العدد المسترد	نسبة الإسترداد
1	إتحاد الغرف الصناعية	10	10	100
2	الإدارة العامة للصناعة– وزارة المالية والإقتصاد الوطني	1	1	100

	الإتحادية.			
3	نقطة التجارة السودانية – الخرطوم	16	15	94
4	نقطة التجارة السودانية– بورتسودان	2	2	100
5	أكاديمية السودان للعلوم المالية و المصرفية.	1	1	100
6	الكلية الأردنية السودانية	1	1	100
7	جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا	3	2	67
8	جامعة النيلين	1	1	100
9	وزارة الإستثمار	15	14	93
10	ديوان المراجع القومي	3	2	67
11	إتحاد الغرف التجارية	4	3	75
12	مكاتب المراجعة – الخرطوم	10	10	100
13	وزارة المالية والإقتصاد الوطني	10	10	100
14	وزارة التجارة الخارجية	10	10	100
	المجموع	87	82	%94

المصدر: إعداد الباحثين 2010م.

بلغ عدد أفراد عينة الدراسة المستردة (82) فرداً (94%) ويعتبر هذاالرقم ملائم من الناحية الإحصائية بما يؤدي الى القبول بنتائج الدراسة وتعميمها على المجتمع الأصلي.

وشملت عينة الدراسة مايلي :

1. الأفراد من مختلف الفئات العمرية (30 سنة فأقل، 31– 40 سنة ، 41–50 ،أكثر من 50 سنة).
2. الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس ، دبلوم فوق الجامعي ، ماجستير ، دكتوراة ، أخرى).
3. الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية المهنية (الزمالة البريطانية ، الزمالة الأمريكية، الزمالة العربية، الزمالة السودانية).
4. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة ، إدارة أعمال، اقتصاد ، نظم معلومات محاسبية ، علوم مالية ومصرفية، أخرى).
5. الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (محاسب ، رئيس حسابات ، مدير مالي ، مراجع داخلي ، مدير مراجعة، مراجع خارجي ، أكاديمي، أخرى).
6. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل ، 6–10 سنوات، 11–15 سنة، 16–20 سنة، 21–25 سنة، أكثر من 25 سنة).

ب– **تحليل البيانات واختبار الفرضيات :**

للاجابة على عبارات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارات الإستبانة والتي تبين آراء عينة الدراسة المكونة من الأكاديميين والمتخصصين في مختلف المواقع والمراكزالمختلفة.

أولاً: الترميز

تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهازالحاسب الآلي للتحليل الإحصائي حسب الأوزان حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة "موافق بشدة" ،والدرجة (4) كوزن لكل إجابة "موافق" ، والدرجة (3)

كوزن لكل إجابة "محايد" ، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة "لاأوافق" ، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة "لا أوافق بشدة".

إن كل ماسبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الإسمية الى متغيرات كمية،وبعد ذلك سيتم إستخدام إختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق فيإجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة كل فرضية.

الوسط الحسابي الفرضي = مجموع الأوزان / عددها = (5+4+3+2+1) / 5 = 3

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة.

ثانياً :الأسلوب الإحصائي :

استخدم البرنامج ال(SPSS) لمعالجة البيانات Statistical Package For Social Sciences الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية وأن الأسلوب الإحصائي مستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات والنسب المئوية في إجابات المبحوثين بالإضافة الى الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لأوزان إجابات المبحوثين.

يستخدم الوسط الحسابي لوصف البيانات وإتجاه المبحوثين نحوالعبارة هل هوسلبي أم إيجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (3) فهذا يعني أن إتجاه إجابات المبحوثين إيجابي للعبارة أي يعني الموافقة على العبارة، ولإختبار تكرارات إجابات المبحوثين هل هي في الإتجاه السلبي أم الإتجاه الإيجابي وأستخدم إختبار مربع كاي لجودة التطابق ، أي لإختبار الفرض إلى أي مدى التكرارت المتحصل عليها من إجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية (منتظمة) للعبارات : (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) فإذا كان حجم العينة 82 يتوزعون بنسب متساوية للإجابات الخمس (5 لكل إجابة) فإذا كان هنالك فرق ذو دلالة إحصائية بين المتوقع (16.4 لكل إجابة) وبين التكررات المتحصل عليها هذ يعني أن إجابات المبحوثين تميل نحو الإيجابية أو السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابي الفعلي هل هو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي أم أقل من الوسط الحسابي الفرضي.

إختبار مربع كاي نحصل فيه على قيمة مربع كآي.

$$= \sum_{i-1}^{} X^2 \frac{(O_i - E)^2}{Ei}$$

حيث أن :

Oi : هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة)

Ei : هي التكرارات المتوقعة (16.4) في هذه الدراسة

$\sum$: المجموع

n : عدد أفراد العينة

i : 5.4.3.2.1

كما أن القيمة الإحتمالية هي التي تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة القيمة الإحتمالية بمستوى معنوية (0.05) فإذا كانت أقل (0.05) فهذا يدل على أنه توجد فروق بين التكرارات المشاهدة و التكرارات المتوقعة. وفي هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي

الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي فإن كان أقل من الوسط الفرضي دليل كافي على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا كان أكبر من الوسط الفرضي فهذا دليل على موافقة المبحوثين على العبارة.

عرض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة :

أولا: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى :

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على" **تؤثر العولمة في تطبيق التجارة الإلكترونية"**.

جدول رقم (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لإجابات افراد العينة المبحوثة على عبارات الفرضية الأولى

العبـــارة	الاجابات				
	الوسط لحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
تساهم العولمة في زيادة حجم الاستثمارات من خلال توحيد المعايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية التي تجذب المستثمرين الاجانب.	4.27	0.88	86.78	4	0.00
تمثل التجارة الإلكترونية القاعدة المادية و الفنية لنجاح العولمة.	4.05	0.88	65.19	4	0.00
تعتبر دقة المعلومات المتضمنة في التقارير المالية و القدرة على فهمها ضرورة حتمية للعولمة المالية.	4.32	0.87	56.45	3	0.00
تحديد واعتماد لغة قراءة التقارير المالية أحد متطلبات العولمة.	3.96	0.77	63.00	4	0.00
للعولمة أهمية في تشجيع الاستثمارات المحلية و الاجنبية.	4.24	0.96	63.56	3	0.00
تتلاقى التجارة الالكترونية مع العولمة في الاستفادة من مزايا التكتلات الاقتصادية بما يحقق المنفعة ويحفظ سيادة الدول الاعضاء.	4.05	0.68	70.78	3	0.00
تتيح العولمة الفرصة لنمو المشروعات الصغيرة وتنمية الشرائح الضعيفة.	3.61	0.66	39.46	4	0.00
تتيح التجارة الالكترونية حرية الاستفادة من الفرص التجارية عالمياً لكافة فئات المستثمرين.	4.15	0.64	76.61	3	0.00

المصدر: إعداد الباحثين بإستخدام نتائج التحليل الإحصائي للإستبانة 2010م.

جدول رقم (2) أعلاه يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لإجابات افراد العينة المبحوثة على عبارات الفرضية الأولى .

إن هدف هذه الفرضية هو بيان أن تطبيق التجارة الإلكترونية يتأثر بالعولمة كأحد مكونات عصر التكنولوجيا، وللتحقق من صحة هذه الفرضية ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل سؤال من الأسئلة المتعلقةبالفرضية الأولى ، ويتم ذلك عن طريق حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل سؤال ومن الأسئلة مجتمعة، و الوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول رقم (2).

يتضح أن الأوساط الحسابية للعبارات بالجدول أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات أفراد العينة نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم عليها. وفي ذات الجدول نجد الإنحراف المعياري للعبارات بالجدول يتراوح ما بين (0.64: 0.96) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة المبحوثة نحو هذه العبارات.

كما أن القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي أقل من مستوى معنوية 0.05 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة المبحوثة على العبارات بالجدول أعلاه ومما سبق نخلص إلى أن كل المؤشرات والقراءات من خلال النتيجة الموضحة بالجدول أعلاه تشير إلى موافقة أفراد العينة المبحوثة على العبارات بشدة.

يوضح جدول رقم (3)الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لإجابات افراد العينة المبحوثة على عبارات الفرضية الثانية.

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على " **تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية يؤثر على الثقة والموثوقية لدى المستفيدين منها).**

هدفت هذه الفرضية إلى بيان أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي على تحقق درجات الثقة لدى مستخدمي هذه القوائم وللتأكد من صحة هذه الفرضية يعرض الجدول (3) آراء عينة الدراسة بخصوص الإجابة على كل سؤال من الأسئلة مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي :

جدول رقم (3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لإجابات افراد العينة المبحوثة على عبارات الفرضية الثانية

العبـــــارة	الاجابات				
	الوسط لحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
معيار الافصاح المحاسبي يضيف الموثوقية في التقارير و القوائم المالية المنشورة.	4.46	0.86	57.61	3	0.00
يساهم الافصاح المحاسبي بواسطة التقارير و القوائم المالية في إمداد متخذي القرارات بالمعلومات التي تدعم قراراتهم.	4.39	0.69	62.58	3	0.00
النشر الالكتروني يحقق الشفافية في المعاملات المحاسبية.	4.32	0.68	38.07	3	0.00
المصداقية في نشر التقارير و القوائم المالية وتحري المعايير و المباديء المحاسبية المتبعة فيها يعزز من ثقة المتعاملين فيها.	4.49	0.65	71.85	4	0.00
تعتبر القوائم المالية دلالة لقياس مدى الاعتماد عليها كأداة للافصاح لدى مستخدمي القوائم المالية.	4.20	0.53	26.68	3	0.00

تؤثر ظاهرة تغيرات الاسعار على البيانات و المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية.	3.95	0.66	57.61	2	0.00
يؤدي الافصاح الى المساهمة الفعالة في توفير خاصيتي الملائمة و المصداقية.	4.33	0.91	63.07	4	0.00
يعتبر الافصاح اهم المباديء المحاسبية التي يمكن ان تسهم بفي إثراء قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية.	4.16	0.67	65.43	4	0.00

المصدر: إعداد الباحثين بإستخدام نتائج التحليل الإحصائي للإستبانة 2010م.

يتضح أن الأوساط الحسابية للعبارات بالجدول أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات أفراد العينة نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم عليها. وفي ذات الجدول نجد الإنحراف المعياري للعبارات بالجدول يتراوح ما بين (0.51: 0.91) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة المبحوثة نحو هذه العبارات.

كما أن القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي أقل من مستوى معنوية 0.05 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة المبحوثة على العبارات بالجدول أعلاه ومما سبق نخلص إلى أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون على العبارات بالجدول أعلاه .

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على **" تطبيق التجارة الإلكترونية في السودان يحتاج الى بنية تحتية وكوادر مؤهلة علمياً وتقنياً"**.

هدفت هذه الفرضية إلى بيان الحاجة الى البنية التحتية وتأهيل الكوادر تأهيلاً علمياً وتقنياً لبناء أرضية صلبة لتطبيق التجارة الإلكترونية في السودان وللتأكد من صحة هذه الفرضية يعرض الجدول (4) آراء عينة الدراسة بخصوص الإجابة على كل سؤال من الأسئلة مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي :

جدول رقم (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لإجابات افراد العينة المبحوثة على عبارات الفرضية الثالثة

العبـــــارة	الاجابات				
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
تطبيق التجارة الالكترونية في السودان يعني جاهزية مكونات البنية التحتية لتطبيقها.	4.15	0.71	69.56	3	0.00
تطبيق التجارة الالكترونية في السودان يمكنه من المشاركة في لمحتوى الرقمي إقليمياً ودولياً.	4.18	0.89	67.56	2	0.00
تاهيل الكوادر علمياً يساهم في بناء البنية التحتية لتطبيق التجارة الالكترونية في السودان.	4.55	0.67	41.14	2	0.00
مستوى الجاهزية الرقمية في السودان كبلد نامي يؤهله لتطبيق التجارة الالكترونية.	3.90	0.63	56.29	4	0.00
اختلاف الظروف البيئية و الاجتماعية يعوق تطبيق معايير محاسبيةموحد	3.83	0.96	66.90	3	0.00

وبالتالي تطبيق التجارة الالكترونية .					
غياب دور التشريعات و التنظيمات المهنية التي من شأنها تنظيم العمل التجاري في السودان يُحجِّم من اعتماد التجارة الالكترونية في قطاع الاستثمارات.	4.23	0.95	69.51	3	0.00
تطبيق التجارة الالكترونية بالدخول في اتفاقيات اقليمية او دولية دون معالجة المشاكل العالقة يعمق منها ويحقق نتائج سالبة.	4.27	0.69	36.90	2	0.00
تأمين الكوادرالمؤهلة عبر تطوير المناهج الأكاديمية والبحثية يساعد في صناعة المحتوى الرقمي.	4.05	0.59	32.65	2	0.00

المصدر: إعداد الباحثين بإستخدام نتائج التحليل الإحصائي للإستبانة 2010م.

يتضح أن الأوساط الحسابية للعبارات بالجدول أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات أفراد العينة نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم عليها. وفي ذات الجدول نجد الإنحراف المعياري للعبارات بالجدول يتراوح ما بين (0.59: 0.96) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة المبحوثة نحو هذه العبارات.

كما أن القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي أقل من مستوى معنوية 0.05 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة المبحوثة على العبارات بالجدول أعلاه ومما سبق نخلص إلى أن كل المؤشرات والقراءات من خلال النتيجة الموضحة بالجدول السابق تشير إلى موافقة أفراد العينة المبحوثة على العبارات بشدة.

التحقق من صحة الفرضيات:

تؤثر العولمة في تطبيق التجارة الإلكترونية:

يوضح الجدول رقم (2) أن الأوساط الحسابية للعبارات بالجدول أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات أفراد العينة نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم عليها. وفي ذات الجدول نجد الإنحراف المعياري للعبارات بالجدول يتراوح ما بين (0.64: 0.96) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة المبحوثة نحو هذه العبارات. كما أن القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي أقل من مستوى معنوية 0.05 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة المبحوثة على العبارات بالجدول أعلاه ومما سبق نخلص إلى أن كل المؤشرات والقراءات من خلال النتيجة الموضحة بالجدول تشير إلى موافقة أفراد العينة المبحوثة على العبارات بشدة. على تأثير العولمة على تطبيق التجارة الإلكترونية ما يشير الى إثبات صحة الفرضية القائلة " تؤثر العولمة في تطبيق التجارة الإلكترونية".

الفرضية الثانية :" تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية يؤثر على الثقة والموثوقية لدى المستفيدين منها "

يوضح الجدول رقم (3) أن الأوساط الحسابية للعبارات بالجدول أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات أفراد العينة نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم عليها. وفي ذات الجدول نجد الإنحراف المعياري للعبارات بالجدول يتراوح ما بين (0.51: 0.91) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة المبحوثة نحو هذه العبارات. كما أن القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي أقل من مستوى معنوية 0.05 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة المبحوثة بشدة على أن " تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية يؤثر على الثقة والموثوقية لدى المستفيدين منها"، ما يشير الى إثبات صحة الفرضية القائلة " تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية يؤثر على الثقة والموثوقية لدى المستفيدين منها".

الفرضية الثالثة : " تطبيق التجارة الإلكترونية في السودان يحتاج الى بنية تحتية وكوادر مؤهلة علمياً وتقنياً"

يوضح الجدول رقم (4) أن الأوساط الحسابية للعبارات بالجدول أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات أفراد العينة نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم عليها. وفي ذات الجدول يتراوح الإنحراف المعياري للعبارات بالجدول ما بين (0.59: 0.96) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة المبحوثة نحو هذه العبارات. كما أن القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي أقل من مستوى معنوية 0.05 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة المبحوثة على العبارات بالجدول ، و أن كل المؤشرات والقراءات من خلال النتيجة الموضحة بالجدول تشير إلى موافقة أفراد العينة المبحوثة على العبارات بشدة على أن " تطبيق التجارة الإلكترونية في السودان يحتاج الى بنية تحتية وكوادر مؤهلة علمياً وتقنياً"، عليه ومما سبق نؤكد إثبات صحة هذه الفرضية.

النتائج :

1. إن التقدم في نسب مستخدمي الانترنت يعكس زيادة الثقافة المعلوماتية و ارتفاع معدلات وعي مستخدمي الانترنت واتساع شريحة المستخدمين ، وذلك له أثر ايجابي على تطبيقات التجارة الالكترونية و التعامل مع مخرجات التقنيات الحديثة عموماً.
2. تعتبرالتجارة الالكترونية القاعدة المادية والفنية لنجاح العولمة وهي ثورة في صنع القرارات التسويقية والشرائية، ويترتب عليها إلغاء كثير من مكونات السوق وعناصره كما يترتب عليها خفض في كلفة العمليات التجارية في التجارة الالكترونية.
3. إن إجمالي حجم التجارة الالكترونية يتضاعف تقريباً كل عام ، وتعكس هذه المؤشرات نمو التجارة الالكترونية مما يؤكد مدى الاستجابة الواسعة لها في مؤسسات الاعمال وهو مؤشر جيد لمعدلات نمو حجم التجارة الالكترونية في الاعوام الأخيرة اذا ما أخذ في الاعتبار التقنيات و التغيرات التي استجدت في المجال التقني.
4. إن النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية يمثل أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال.
5. يعد معيار الافصاح المحاسبي لدى المستثمرين أحد مؤشرات الثقة التي تدعم اتخاذ قراراتهم.
6. تشكل الثقة أولى لبنات بناء علاقات طويلة الأجل تعمل على تحقيق المنفعة لكلا الاطرفين، وترتبط الثقة ارتباطاً وثيقاً بأمن المعلومات و البيانات في بيئة التجارة الالكترونية و المعاملات التي تتم على شبكة الانترنت و الاجهزة الرقمية مما يمكن أن يدفع العديد من مديري الأعمال و الزبائن إلى إلغاء استخدام الانترنت ، والعودة إلى الطرق التقليدية لإدارة الأعمال إذا هزت الاختراقات هذه الثقة.
7. دور التكتلات الاقتصادية في توسيع دائرة المنافسة العالمية، قد يكون خصماً على الدولة النامية كالسودان، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني، إذا لم تدرس التحوطات اللازمة للاستفادة من مزاياها.
8. السعي الى الاشتراك في التكتلات الاقتصادية على المستويين العالمي و الاقليمي، هدفه الاستفادة من مزايا الاعفاءات الجمركية كلياً أو جزئياً وتحقيق التكامل الاقتصادي.

التوصيات :

1. إعادة هيكلة نظم التعليم و التدريب على جميع مستويات مهنة المحاسبة بشكل يجعل الإلمام بتقنيات تكنولوجيا المعلومات بشكل عام وبالتجارة الإلكترونية بشكل خاص من أساسيات منح الشهادات العلمية و العملية ومزاولة المهنة.
2. تأهيل المحاسبين و المراجعين وتثقيفهم وتكنولوجيا المعلومات بشكل عام وبتعاملات التجارة الالكترونية بشكل خاص أصبح ضرورة يفرضها واقع المعاملات المالية و المحاسبية على منظمات الأعمال.
3. اقتراح تكوين مجلس محاسبي تكنولوجي عالمي متخصص بمنح شهادات مهنية متخصصة تجمع بين تقنية المحاسبة، وتقنية تكنولوجيا المعلومات بشكل عام، وتقنية التجارة الإلكترونية بشكل خاص.
4. إيجاد آلية تقلل من خطر الاختراق للأنظمة المحاسبية كأحد الطرق لضمان البقاء و المنافسة في عالم العولمة التي أصبح لزاماً عليها مواكبتها بإدخال التجارة الالكترونية ضمن استرتيجياتها المستقبلية.
5. ضرورة مواكبة المحاسبين للتطور الذي يلقي على عاتقهم مزيد من الأعباء التي فرضت عليه ضرورة معرفتها و التعامل معها لكونه جزءاً حيوياً في هيكل نظم المعلومات المحاسبية.
6. دراسة التحوطات و التشريعات اللازمة لسلامة مكونات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق التجارة الالكترونية .

المراجع:

1.آمانج رحيم أحمد ، (2006م) ، التراضي في العقود الإلكترونية عبر شبكة الانترنت، العراق : جامعة السليمانية، كلية القانون ، رسالة ماجستير في القانون الخاص ، ص 22.

2.نايف علي ، (2000م) ، القرية الكونية واقع ام خيال ، عمان: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 260، ص 135 ، 158

3. عمر خالد زريقات ،(2007م) ، عقود التجارة الالكترونية، ، عمان: دار الراية للنشر و التوزيع ، ص38.

4. يونس عرب ، (2000م) ، منازعات التجارة الإلكترونية، الاختصاص والقانون الواجب التطبيق وطرق التقاضي البديلة،(بيروت :المركز العربي للقانون والتقنية العالية ، مؤتمر التجارة الإلكترونية الذياقامته منظمة الاسكوا/الامم المتحدة،ص 149.

5. عابد العبدلي، (2005م) ، التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية –الواقع – التحديات – الآمال www.google.com.

6. عبد الفتاح مراد –التجارة الالكترونية و البيع و الشراء على شبكة الانترنت، الاسكندرية:البهاء للبرمجيات و الكمبيوتر و النشر الكتروني، ب ت ،ص:40.

7. محمد شريف توفيق ، (2002م) مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الالاكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ و المحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية، الاسكندرية: جامعة الاسكندرية، مؤتمر التجارة الالكترونية الآفافق و التحديات،ص 255.

7. ابراهيم طه عبد الوهاب، (2005م) ، تطوير دور وأداء المراجع الخارجي لتأكيد الثقة في المعلومات المتبادلة و التقارير المالية المنشورةعلى شبكة المعلومات العالمية، (عمان:جامعة فلادلفيا، كلية العلوم الإدارية و الماليةو المالية، المؤتمر العلمي الرابع ص 14.

8. المعجم الوجيز ،ص 190.

9.رعدحسن الصرن ، (2001م) ، أساسيات التجارية الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية سوريا: دارالرضا للنشر،ص230.

10. عطية عبد الحليم صقر، (1997م) ، مقدمة في التجارة الدولية و التعاون الاقتصادي ، القاهرة : جامعة القاهرة،ص7.

11. Alex Kogan ,el at ,(2009) The Future Of Accounting & Electronic Commerce On The Internet , Method And Application Magazine, p 1.

12. www.alma3lomatia.com

13. www.google.com

14. www.wto.org دراسة المنظمة حول التجارة الالكترونية على الموقع

15. Hoed Man ,Bernard , (1999) The world trade organization(pitlaus:European union, The world trade policy priorities.p17)

16. www.tpegypt.gov.eg.